

أحزاب إسرائيلية شاس في الطريق الى الهاوية



الثلاثاء ٢٦/١١/٢٠٠٢م الموافق ٢١ رمضان ١٤٢٣هـ، العدد الثاني، السنة الأولى

اجواء ساخنة تسبق الانتخابات التمهيدية بعد غد لحزب الليكود

اليمن ينتخب: شارون أم نتنياهو، مرة أخرى؟!!



* نتنياهو .. لا يخلق *

شطاينتس ونعومي بلومنتال وروني ميلو وبنينا روزنبلوم وزئيف بوب.

نتنياهو ما زال يخوض معركة اليوم السابق!

لم يحلم بنيامين نتنياهو أبداً أن تنتهباً له استطلاعات الرأي بهزيمة في المعركة ضد أرنيل شارون. وقد حاول هذا الأسبوع، يعتريه التكرر والإحباط إزاء اتساع الفجوة لصالح شارون، إضافة المزيد من التشدد والتصعيد في لهجة خطابه الدعائي، وراح يهاجم شارون مباشرة، مجرياً مقارنة بين الأخير وبين متسناع: من حيث أن الإثنين يؤيدان قيام دولة فلسطينية، حتى أن مذيعي محطة إذاعة القناة السابعة (تعمل لحساب المستوطنين) الذين استضافوا نتنياهو في مقابلة مطولة ومتعاطفة، إستخدما شعار «انتخبنت شارون، إذا: إنتخبنت متسناع».

في مكتب شارون حاولوا إظهار مشاعر بالفوز الوشيك ساخزين من الحملة الدعائية الجديدة التي بدأها نتنياهو، وسط الإستعانة مجدداً باستطلاعات الرأي. ويظهر الاستطلاع الأخير الذي سرب من مكتب شارون أن أكثر من ٧٠٪ من الأعضاء المسجلين في الليكود لا يعارضون مطلقاً قيام دولة فلسطينية. المقصود بذلك أن نتنياهو لا يزال يخوض معركة الأوس.

لكن الإستخفاف والغرور اللذين لبعسهما مكتب رئيس الوزراء لا يستويان مع التوتر الذي يعترى شارون هذه الأيام. فهو يعلم أن عشرات الآلاف من المسجلين المتدينين المرتزمين في الليكود سيمضون في سنابيق الإقتراع لصالح نتنياهو، وأن حاجامات المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة يدعون إلى تأييد خصمه، نتنياهو، وعلى الرغم من هبوط شعبية نتنياهو في استطلاعات الرأي، إلا أنه يصر على المضي قدماً، معتمداً على التدينين الحريميين للتسجيل لليكود، والطاقم الحريدي في القدس و«بني براك» و«بيت شيمش» والذي بدأ هذا الأسبوع يعمل بكامل طاقته، في الماضي كان شارون عمزة الوصل بين زنساء حكومة الليكود والوسعة الديني الحريدي، أما اليوم فإن نتنياهو يقوم بهذا الدور بحماس ضد مصلحة رئيس حكومة ليكودي.

تلخص قصة حملة الانتخابات الحالية في: رئيس حكومة فاشل، لم تلصق به مسؤولية الفشل لأن الجمهور مرتبك وحيائر ويلهث وراء من يبدو في نظره ك شخصية أيوية. ولعل ذلك هو السبب أيضاً في أن الليكود، الذي سجل على نفسه مجداً فشلاً آخر في معالجة المشكلات الداخلية والخارجية لإسرائيل، قد يضاعف قوته في الانتخابات المقبلة.



*الانتخابات الاسرائيلية: الفلسطينيين يسعدون فواتير المزايدات *

العديد من المراقبين ان متسناع يحظى بميزة لم يحظ بها أحد قبله في زعامة حزب العمل، إلا وهي أن أحداً لا ينتظر منه، جديدة، الفوز على الليكود. ويعرف كل هؤلاء ان التغييرات التي طرأت داخل المجتمع الإسرائيلي تقود إلى صيرورة متناقضة. فمن جهة، هناك ذلك الميل الواضح باتجاه اليمين من الوجيهتين الأيديولوجية والفكرية والسياسية. وبالمقابل هناك تغييرات جدية في صفوف اليمين من وجهة نظر الموقف السياسي. إذ وفيما تميل أغلبية الجمهور الإسرائيلي الى اليمين، فإنها تطالب هذا اليمين بالقبول، عملياً، بوجهة نظر اليسار الإسرائيلي، تجاه الحل. وهذا ما يعيد خلط الصورة. بنيامين نتنياهو يحارب شارون بوصفه رجلاً يقود إسرائيل الى الكارثة بتأييده للدولة الفلسطينية، ولكن، وبحسب استطلاعات الرأي، تؤيد أغلبية كبيرة من الاسرائيليين الانفصال عن الفلسطينيين وصولاً الى قيام دولة فلسطينية. وبحسب بعض الأبحاث فإن هذه الأغلبية تصل الى حوالي ثمانين في المئة.

ولكن انتصار متسناع الذين يبدوون تهاؤلاً كبيراً يحاولون الاعتماد على المفارقة التي تظهرها استطلاعات الرأي، فالجمهور الإسرائيلي يؤيد بوضوح رئيس الحكومة الحالي أرنيل شارون. ولكن هذا الجمهور نفسه يطن صراحة أنه لا يعرف إلى أين يقوده شارون، وهو يؤمن بأنه لا يتوقع ان يقوده نحو الأفضل.

ربما لهذا السبب يعهد متسناع إلى إطلاق أشد الرسائل وضوحاً. وربما أيضاً أنه ليس الصورة الجديدة عن السياسي الإسرائيلي المطلوب بقدر ما هو السياسي الأقرب الى ما يريده الشارع الإسرائيلي، وبطريقة ذكية. وهذا ما يدفع العديد من المراقبين في إسرائيل إلى إبداء درجة أعلى من الحذر في إصدار أحكام قاطعة.

وحتى الآن، ثمة إجماع على فرص اليمين العالية للفوز بأغلبية واضحة. ولكن ثمة من يلحظان الفجوة بين الليكود والعمل وسوف تبدأ من الآن فصاعداً بالتقلص، لان أفكار متسناع تظهر الفارق السياسي بين الحزبين. ومن المؤكد ان نجاحات متسناع سوف تترك أثرها على انتخابات الليكود بعد أيام قليلة. ولكن في الليكود باتوا أقل ثقة بالفوز الكبير الذي كانوا يطمحون إليه. إن لم يكن بسبب متسناع وحزب العمل، فبالتأكيد بسبب الصراع الداخلي بين معسكري شارون ونتنياهو.

الاسرائيلي المتشهد

أخبار

متسناع زعيما للعمل:

اختبار الحفاظ على

انتصار مؤقت



كلمة أولى

إن لم يكن ديفول، ف دانيئيل السبرغ، على الأقل!

يذهب الإسرائيليون في ٢٨ كانون الثاني المقبل الى انتخاباتهم التشريعية المبكرة انسجاما مع اصول وتقاليذ ليجب ديمقراطيّ «قاتل» ،يوحي منذ الآن بأنه سيجعل من هذه الانتخابات رافعة لنهج العدوان الاستطاني المتواصل على الفلسطينيين. وإذا صدقت صناعة الاستطلاعات العامة المزدهرة هنا، فإن مواطني اسرائيل ٢٠٠٢ سيخوضون انتخابات اخرى معلنة النتائج، وزائدة عن الحاجة بالتأكيد، ولعلها في أحسن الحالات ستشمل «تجديدا» دراماتيكيا واحداً: أنها ستجعلهم يكتشفون عجزهم عن مواصلة «اللعب» بنفس الطريقة الدموية مع شركائهم في الحلقة الدامية، والتي لا تعني سوى تنامي الرغبة لدى صانعي القرار الإسرائيلي بمواصلة التلاعب بالمصير القومي للشعب الفلسطيني.

في عام ٢٠٠١ أنزل الإسرائيليون باراك عن ظهرهم، وانتخبوا شارون، عارفين أنه يؤسس وجوده السياسي على التمسك بنهج «إدارة الصراع» وليس حلّه (كثك بعض المحللين ان الإسرائيلييين عاقبوا باراك لأنه تظاهر بالقدرة على حل الصراع، وفشل، وأوصل الجميع الى هذه الأوضاع المساوية). ويعد ان تنازلا عن الحلم بـ «ديغول» جديد وقادر على صنع الإنعطافة الناقصة في العلاقة مع الفلسطينيين، والإنهاء من الفصل المساي المتواصل في حياتهم المسمى «إحتلالا»، تراجع حلم الإسرائيليين «الواقعيين» في أجواء ٢٠٠٢ الساخنة إلى حدود جديدة وقريبة، يبدو الوصول إليها، على رغم قربها، شبه مستحيل.

كان انتخاب أرنيل شارون في آذار ٢٠٠١ مناسبة «نزقة» لدى بعض المحللين، لتجديد الحديث عن القائد اليميني الذي صنعته مشاكل دولته المستعصية، والتأكيد على انه القائد الذي تحتاجه اسرائيل في الألف الثالثة، والذي سيكون قادرا على تجديد الأمل بعودتها إلى نفسها، والتراجع إلى حدودها السياسية الواقعية، ورؤية جميع العناصر والأطراف والمتغيرات المحلية والإقليمية الجديدة المحيطة بها.

لكن شارون لم يوفّر البضاعة لهؤلاء، فهو لم يحد بتاتا عن نهجه، وحتى بعد أن أصبح «رسميا» إلى حد كبير، وخرج إلى محادثات دبلوماسية مع الاميركان وبروس وغيرهم، لم يثبت خلال حكمه سوى أنه ليس له إلا «قالبون صغير» جديد، كان هناك من نبتا له غداة الفوز أن يجلب الدمار الى «المشروع الصهيوني» بمرته. تماما كما فعل نابليون الكبير بالثورة الفرنسية، ملهمة الثورات كلها في العصر الحديث!

جاءت «بداية النهاية» معلنة سلفا، ولم يبق إلا الشروع بالتطبيق. وبدلا من مواصلة السير فوق المسار، والتأسيس على ما تم انجازه في أرض الواقع من «تقاهمات» مع الفلسطينيين، قام شارون بتدمير فعلي لا محازي له، وخرج «يجتاح» الاتفاقات كلها، ويعطن موت أوسلو، إتفاقا. وبعد أن مات لديه الإتفاقات (المرحلة)، وإتفاق الخليل (بعد العملية الأخيرة – وإن كانت بروتوكولات إتفاق الخليل «ميتة» من دون تصريح بالدفع، جراء اعتداءات الإحتلال والمستوطنين طيلة السنين الماضية)، أعلن غداة العملية الأخيرة في القدس الغربية من الأسبوع الماضي (كزيات مناحم) ان «تقاهمات بيت لحم ماتت»، هي الأخرى، وأنه لا أمل إطلاقا بالتوصل الى إتفاق مع قيادة الفلسطينيين.

بالتأسيس على «موت الشريك» الفلسطيني جاء شارون الى الحكم، مشيعا أجرا، العداء السموعة، ومستفيدا من الدماء المرافة بالجان في الجانبين، ويفضل شعارات من هذا النوع نحتت مغسلة الكلمات لتعمل لديه ليل نهار في غسل دماغ الإسرائيلييين وترويعهم مما ينتظرهم لو واصلت اسرائيل السير على نفس المسار. وكما سقط مدني اسرائيلي جديد، وتفجر فدائي فلسطيني آخر، انكمش خطاب السلام الإسرائيلي، وعاد إلى حدوده الجديدة التي رسمها شارون وحلفاؤه من اليمين واليسار (الصهيوني)، لتحتل مصطلحات وتطلعات جديدة أحلام السلاميين الحقيقيين (المتكشمين).

تبددت «الحيرة» الاسرائيلية مع الوقت لتصبح انحرافا قوميا عاما في العمل الإجرامي، بروية المزيد من الضحايا يتساقطون في الجانبين.

كانت تلك نهاية محزنة مؤسفة، أسقطت بيد الجميع، وحالت دون العودة إلى الذات في ظل السلام المقفود، «إكسبير حياة» الإسرائيلييين الأعضاء في «قبيلة السلام»، وهي نتيجة مباشرة لنهج المراوغة والتلؤن التي تميز به حزب «العمل» على مدار عشرين عاما من المشاركة مع سياسة تدمير السلام. وعندما جاءتهم الصحة أخيرا وقرروا الانشقاق عن هذا النهج المدمر، كان أقصى ما صنعته أنها منحت شارون فرصة جديدة لترسيخ أقدامه، في عودة ساخرة الى مقولة الصحافي اوري دان الشهيرة (في ضوء توصيات «لجنة كاهن» التي حققت في مجزرة صبرا وشاتيلا ٨٢) – لتصير على النحو التالي: «كل من لم يرغب به رئيسا لحكومة وحدة وطنية، سيجصل عليه رئيسا لحكومة يمين موسعة!».

يحدث ذلك كله على رغم وبسبب «الصحة» المتأخرجة في «معسكر السلام» الصهيوني، وإدراك استحالة مواصلة الجلوس في حكومة يقودها شارون. وقد كان عكيفا إدار، الملقب في صحيفة «هارتس»، بقرأ هذه الورطة المعلقة سلفا، وهو مقاتله من يوم أمس في صحيفته، وهو يسأل الاسرائيليين الذاهمين الى انتخاباتهم المبكرة، إلى متى تصمتون؟

في مقاله المذكورة، تطرق إدار إلى مذكرات دانيئيل السبرغ، موظف وزارة الدفاع الأميركية من مطلع السبعينيات، التي نشرت أخيرا، وكشف النقاب فيها عن آلة الكذب والخداع التي عادة ما كان يلجأ إليها المسؤولون في الإدارة الأميركية بخصوص الحروب التي يخوضونها، كما حدث مع الحرب في القيتام، توقف إدار عند الفصول التي خصصها لسبرغ لاسرائيل، فكتب يقول: «حسب رأي السبرغ فان سياسة محاربة الإرهاب التي يتبناها شارون تكلف الاسرائيليين إزهاق أرواح أكثر مما توفر حياة». وبموجب إدار، هناك شركاء في هذا الرأي لدى المستوى المهني في المؤسسة الاسرائيلية، لكن هؤلاء لا يجاهرون بأرهم علانية. ويعلن قسم منهم في أحاديث خاصة ليست للنشر أو التقياس إن احتمال القضاء على ما يسمى «البنية التحتية للإرهاب» يشبه الأمل بتجفيف البحر المتوسط.

يختم إدار مقاله بآقتباس جملة كتبها السبرغ، تدعو الموظفين المسؤولين الى عدم الصمت على وإتفاق تثبت أن الحكومة تدخع الجمهور والرأي العام عندما تكون مشغولة بشن الحرب، حتى لو كان ثمن ذلك الاقصاء عن الوظيفة ودخول السجن!

كما نعلم، لم يدخل السبرغ السجن بسبب الوثائق التي سلمها الى «نيويورك تايمز» في حينه. وقد جاءت مذكراته لترهن مجددا على أن خمسة رؤساء على الأقل خاضوا على مدار ٢٣ عاما حروبيا في الشرق الأقصى (الهند – الصينية) لم يكونوا قادرين على الانتصار فيها.

كان ذلك الموظف في وزارة الدفاع الأميركية جريئا للغاية في إقدامه على نشر «وثائق البتاغون» العام ٧٠، وهو الفرد الذي وقف في مواجهة ديتاصورات كانت وما تزال تحكم أميركا الى اليوم.

في مقاله المذكور يستلهم إدار هذه الواقعة، في تذكير واضح ومباشر للإسرائيليين: اين دانيئيل لسبرغ الاسرائيلي؟ وحقا: إن لم يكن ديفول الفرنسي، فدانيئيل السبرغ الأميركي، على الأقل!

طوبى للمؤتمت!

محمد حمزة غنايم

عندما ينتهي حزب السلطة في اسرايل، «الليكود»، من انتخاب مرشحه لرئاسة الحكومة، في الانتخابات الداخلية المقرر ان تجري يوم الخميس القادم (٢٨ تشرين الثاني الجاري)، تكون المعركة الانتخابية الاسرائيلية استمكلت جولتها الاولى، التي دارت رحاها في داخل الحزبين الكبيرين، بعد ان انتخب «العمل» من قبل قائده (متسناع) الى معركة الانتخابات التشريعية المقبلة.

وتحسبا لهذه المعركة، التي تُحسم نهاية الأسبوع الجاري، تخص اسرايل في هذه الأيام ببيافطات دعاية انتخابية متعارضة تقول: إن «الشعب مع شارون» و «نتنياهو – لأنه يجب تغيير الوضع».

ويتنافس على منصب رئيس «الليكود»، كل من رئيس الوزراء الحالي ارنيل شارون، ورئيس الوزراء الاسبق بنيامين نتنياهو، وسط استطلاعات رأي تنبأ لأول بالتفوق على منافسه، وزير الخارجية الاسرائيلية الجديد، بفارق ١٧٪ من الأصوات.

وتعكس الخلافات الصاخبة المتفجرة بين المرشحين سخونة في أجواء المواجهة في «الليكود»، وسط تراشقات عنيفة بين شارون ونتنياهو تصل حد الإتهام بخيانة مصالح الحزب والدولة، تبين جميعها أن السباق بين الاثنين على حجم وكيفية قمع الانتفاضة الفلسطينية في أوجه!

ونشرت صحيفة «يديعوت آحرونوت» (٢٤ تشرين الثاني الجاري) أن شارون رفض عرضاً طرحته القناة الإسرائيلية العاشرة بإجراء مناظرة تلفزيونية أمام منافسه على زعامة الحزب، بنيامين نتنياهو، عشية «البرلميزم» (الانتخابات التمهيدية) وبموجب التقرير المنشور في الصحيفة، توجهت القناة التلفزيونية المذكورة إلى شارون ونتنياهو عارضة فكرة المناظرة التلفزيونية بعبارة مقدم الأخبار الإسرائيلي المعروف، يعقوب إيلون. وفي حين جاء رد مقر نتنياهو الانتخابي على العرض بالإيجاب، كان رد مقر شارون على العرض سلبياً. وعلقت مصادر في مقر نتنياهو على رفض شارون بالقول، إنه «من غير المفاجئ أن يرفض شارون إجراء مناظرة تلفزيونية أمام نتنياهو».

وأوضح يعقوب حوفا، المستشار في مقر شارون الانتخابي، الأسباب التي دعت إلى رفض المناظرة، قائلأ: «إن رئيس الحكومة مشغول هذه الأيام بالشؤون الأمنية الخاصة بدولة إسرائيل، ويحسن بقية الأشخاص صنعا إذا شغلوا أنفسهم أيضاً بقضايا مهمة حقاً، وامتنعوا عن الاستقرازاات غير الضرورية».

مع ذلك، تقرر في مقر شارون الانتخابي تجنب ظهوره الإعلامي قدر الإمكان، خشية أن يضر بفرص فوزه في الانتخابات الداخلية.

بدلا من ذلك، بدأ شارون هذا الأسبوع بعقد اجتماعات سياسية مكثفة، بعد أن امتنع حتى الآن عن المشاركة في اجتماعات سياسية علنية، في محاولة منه للظهور بظهور المرشح الواثق من فوزه. وتتضمن خطة شارون منذ نشرها حالة من الاكتئاب الإسرائيلية، بعد أن كان نتنياهو قام بهذه الخطوة الأسبوع الماضي، وواصلها هذا الأسبوع أيضا. وقال المستشار في مقر شارون الانتخابي، ليثور حوفا، إن الاجتماعات التي يعقدها شارون «لا تهدف إلى إقناع منتسبي الحزب بالتصويت لصالحه، بل هي تركيز الكوادر الناشطة، استعداداً ليوم الانتخابات الداخلية، ولكي يقوم المسؤولون عن الجانب التنظيمي بتزويدهم بالإرشادات المطلوبة».

هبوط أسهم نتنياهو في الاستطلاعات الأخيرة

في هذه الأثناء حملت نتائج استطلاعات الرأي المنشورة في نهاية الأسبوع المنصرم بشارات سوية لمعسكر نتنياهو، الذي تسوده منذ نشرها حالة من الاكتئاب. وقبل موعد التنافس الحاسم في «البرلميزم» بسبعة أيام فقط، بلغ الفارق بين شارون ومنافسه، نتنياهو، ١٨٪ لصالح الأول في استطلاع «يديعوت» و ١٧٪ في «استطلاع «هارتس»، أي بنسبة تزيد بـ ٢٪ عما كان في الأسبوع الذي سبقه. ولم تجد نغما في مقر نتنياهو الغربية على العملية السلبية في الخليل (عملية «زقاق الموت»، كما يسميها الإعلام الاسرائيلي)، والتي وصفها بها «مجزرة»، في التأثير على الاستطلاعات لصالحه، بل على العكس. وإذا كان للعملية من تأثير على منتسبي حزب الليكود، فقد سجل هذا التأثير لصالح شارون، الذي تحدث عن «معركة شجاعة وحازمة» خاضها جنود الجيش الإسرائيلي، وليس عن «مجزرة»

تحليل إخباري

يكتهبه :حلمي موسى

١ عن العلاقة بين عمليات الجيش في الأراضي الفلسطينية والانتخابات في اسرايل

وسعت الجيش الإسرائيلي في الأيام الأخيرة من نطاق عملياته في الضفة والقطاع، في الوقت الذي شددت الحكومة الإسرائيلية من مواقفها ضد السلطة الفلسطينية. وتأتي هذه التطورات في ظل تزايد التقديرات داخل المؤسسة العسكرية بأن الانتفاضة ستشهد تصعيدا إذا لم يخفف اختراق سياسي في وقت قريب. وقد غدت الانتخابات الإسرائيلية ساحة صراع جديدة بين إسرائيل والفلسطينيين. واتهم عدد من الوزراء الإسرائيليين السلطة الفلسطينية وعموما ورئيس ياسر عرفات على وجه الخصوص بالتدخل في الانتخابات. وأعلنت جهات رسمية فلسطينية عن قرب الانتهاء من بلورة خطة سلام فلسطينية جديدة لعرضها على مسك السلم الإسرائيلي قبل الانتخابات. وكان الأسبوع الفائت قد شهد ارتفاع وتيرة العمليات الفلسطينية ضد الجيش والمستوطنين، بشكل دفع المعلقين العسكريين الإسرائيليين إلى التحذير من عودة الفعل الفلسطيني إلى مستواه قبل عملية السور الواتي. وأسمى المرسل العسكري لصحيفة «يديعوت» شهر تشرين الثاني بـ «تشرين الأسود» نظرا لحجم الخسائر الإسرائيلية من ناحية ولشدة كثافة الفعل الفلسطيني. وقد تجلّى هذا التقدير في الرؤية الجديدة التي يعرضها الجيش والمؤسسة الأمنية في إسرائيل. وحسب صحيفة «معاريف»، فإن جوهر التقدير العسكري بات يقوم على ان الانتفاضة ليست على وشك الانتهاء، بل انها سوف تزداد شدة إذا لم يتم تحقيق اختراق سياسي.

وكان وزيرالجيش الإسرائيلي شاؤول موفان قد اتهم الرئيس الفلسطيني بالتدخل في الانتخابات الإسرائيلية. وقال ان «عرفات والسلطة الفلسطينية يحاولان بواسطة الإرهاب ليس فقط قتل أطفالنا ومواطنينا، وإنما كذلك التدخل في المعركة الانتخابية الديمقراطية في إسرائيل». وقال مصدر أمني إسرائيلي ان «لدينا معلومات كثيرة عن تدخل فظ من جانب عرفات والسلطة في العملية الانتخابية».

ويرى الإسرائيليون في تصريحات أدلى بها الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، من قادة «حماس»، وقال فيها إن العمليات الاستشهادية التي أسقطت في الماضي رؤساء وكوحدات سوف تسقط أيضا أرنيل شارون. تأكيدا على هذا التدخل كذلك تنظر أوساط اسرائيلية بقلق إلى إعلان وزير الإعلام والثقافة الفلسطيني ياسر عبد ربه بأن السلطة تعكف على إعداد خطة سلام جديدة لتعرضها على معسكر السلام الإسرائيلي قبل الانتخابات. وبموجب عبد ربه، فإن الخطة سوف تكون استمكالا للدولوات التي جرت في حينه في طابا مع ممثلي رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك إيهود باراك. واعترف عبد ربه بأن الخطة ترسي الى كسب الرأي العام في اسرايل وإقناع الناخبين بأن طريق السلام لا زالت مفتوحة.

وفي هذه الأثناء احتمد الصراع عنيفا بين أرنيل شارون وبنيامين نتنياهو في المنافسة الجارية على زعامة الليكود والتي ستحسم في الثامن والعشرين من الشهر الجاري. واتهم نتنياهو شارون بالتهرب من الاشتراك في مناظرة تلفزيونية بجهة الانتشال بالشؤون الأمنية. ولوحظ أنه في الوقت الذي يصعد نتنياهو من حدة هجومه الشخصي على شارون يعمد الأخير الى تجاهله تارة والى الإشادة به

يعقد مؤتمر – الجمعة – في الناصرة وينتخب مرشحيه للكنيست

«التجمع»: معركتنا ضد الاحزاب الصهيونية، بيمينها ويسارها..



يعقد «التجمع الوطني الديمقراطي» يوم الجمعة القادم في الناصرة، مؤتمره الرابع، للتباحث في استراتيجية وتكتيك الحزب للانتخابات البرلمانية المقبلة. ومن المنتظر ان ينتخب المنويون الى المؤتمر المرشحين الخمسة الاوائل لقائمة في الكنيست، التي من المتوقع ان تضم، بالاضافة الى النائب بشارة، الدكتور جمال زحאלفة وعددا من الشخصيات القيادية المعروفة في الداخل.

ويبنى «التجمع» موقفا يقضي بضرورة تركيز الحركة الانتخابية ضد الاحزاب الصهيونية المختلفة، بيمينها ووسطها و«يسارها»، والتعاون بين مختلف التيارات الوطنية العربية والفاعلة في الوسط العربي، وعدم الاحتراب فيما بينها، والعمل على اوسع مشاركة ممكنة للحزب في الانتخابات، «رداً على السياسة العنصرية وسياسة التخويف والتهميش والترانسفير السياسي للتيارات الوطنية العربية»، كما قال في بيان انتخابي له من اواخر الاسبوع.

وفي ضوء استطلاعات الرأي العامة، التي تتنبأ لـ «التجمع» بالفوز باكثر من مقعدين في الكنيست السادسة عشرة، اصبحت فرص الدكتور جمال زحافة (ابن كفر قرع – المثلث) عالية للوصول الى عضوية البرلمان الاسرائيلي، في حال اتفق مؤتمر التجمع القادم على انتخابه في المكان الثاني على اللائحة، بعد النائب بشارة.

وينشط الدكتور زحאלفة في الشارع الاسرائيلي ايضا كمحاضر وخطيب ومحاور سياسي، وبطبيعة الحال فإن شخصيته تشد انظار مندوبي مختلف وسائل الاعلام الاسرائيلية. ونشرت «هآرتس» العبرية في نهاية الاسبوع تقريراً مطولاً عنه، نورد فيما يلي ابرز ما جاء فيه:

جمال زحאלفة: الاستطلاعات تضمن له مقعداً في البرلمان القادم

يمتلك د. جمال زحאלفة، بحكم تجربته الطويلة في المحافل السياسية والاكاديمية جواباً لكل سؤال. وهو يعرض نظرية سياسية واضحة، يضمناها اقتباساً عن غرشون شالوم وكليمانصو ومكافيليلي، ولا يتوانى عن استخدام كلمات ومصطلحات باللغة الانكليزية. وتجدد يتمثل قليلا في اجابته، فقط عند سؤاله عما يميزه عن شريكه د. عزمي بشارة. وعن ذلك يقول زحאלفة مبشما: «ترطيتي بعزمي صداقة متينة جدا منذ ٢٥ عاما.

هناك تقارب كبير بيننا من ناحية ايديولوجية، ولكن قد يكون الفارق بيننا في الاسلوب. لعل يميل إلى الاسلوب العقلاني في حين اجبذني اميل إلى الاسلوب العاطفي». ومع ذلك يعود زحאלفة ليجد فارقا أكثر جوهرية بقوله: «ربما اكون مبوهدا، أكثر من عزمي، لدرجة نحو مخاطبة الجمهور اليهودي.

غير أن هذا الموقف لا يمنع زحאלفة، الذي يترأس الطاقم الإعلامي في «التجمع الوطني الديمقراطي» من أن يقود بحماس المطالبة المتزايدة في صفوف العرب في إسرائيل بالحصول على إدارة ذاتية (أوتونوميا) ثقافية. «نحن لا نريد أوتونوميا إقليمية ولا غيرها»، يقول زحאלفة، ويضيف موضحا: «نحن نقول أن لنا الحق في أن ندير بانفسنا الأمور والحوادث التي تنمير بها. هذا يعني أنه يجب على دولة إسرائيل الاعتراف بحقنا في إدارة حياتنا الثقافية بصورة مستقلة، وليس بواسطة رجال الشياك أو بواسطة مستشرقين في وزارة المعارف. كتب التعليم والادب والتاريخ والثقافة الإسلامية، نستطيع أن نكتبها وحدنا. لا يعقل بقا مليون نسمة بدون مسرح وطني أو صندوق لتشجيع السينما». تمهيدا لإنضمامه المحتمل لعضوية الكنيست، ينهي زحאלفة في هذه الأيام ثلاث سنوات شغل فيها منصب مدير عام جمعية «الاهالي»، التي يتمثل مشروعها الأساسي في إقامة اتحاد المزارعين العرب في إسرائيل، الهادف إلى مساواة ظروف وحقوق هؤلاء المزارعين تلك التي يتمتع بها أعضاء اتحاد من المزارعين الإسرائيليين. في نطاق إحدى مهامه الأخيرة كمدير عام للجمعية، توجه د. زحאלفة مطلع هذا الشهر إلى

شريط إخباري

الاسلامية تحدد أسماء مرشحيها للأماكن الثلاثة الأولى في قائمة الوحدة

عقد «مجلس الشورى القطري» للحركة الاسلامية (الجنوبية، جناح عبد الله نمر درويش)، يوم الاربعا الماضي، جلسة ناقش خلالها موضوع الانتخابات البرلمانية القادمة. وجاء في بيان خاص عن هذه الجلسة ان «الحركة الاسلامية» توصي لقائمة الوحدة العربية (الذراع السياسي للحركة الاسلامية) باعتماد قائمة المرشحين التالية اسمائهم للأماكن الثلاثة الاولى لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة:

(١) النائب عبد الملك دهامشة، (٢) المهندس سلمان ابو احمد، (٣) ابراهيم العمور.

طلب الصانع يترأس قائمة الحزب الديمقراطي العربي

انتخب الحزب الديمقراطي العربي، النائب طلب الصانع، على رأس قائمة

الثلاثاء ٢٦/١١/٢٠٠٢م الموافق ٢١ رمضان ١٤٢٣هـ، العدد الثاني، السنة الأولى

ذلك فإن السكان العرب لا يحصلون على شيء يذكر من هذه المساعدات، ربما على الفئات، ليس إلا. لماذا؟».

يعارض زحאלفة بشدة الحملة التي تجري في اوساط الجمهور العربي لمقاطعة الإنتخابات، وهو يرى ان التمثيل في البرلمان الإسرائيلي مكسب لا يجوز للحزب الإستخفاف به، ويقول: «المشاركة في الكنيست تمثل أولا وقبل كل شيء منصبة سياسية لتوجيه وإيصال الرسائل. ثانيا، البرلمان يشكل طرقة – وإن كان صعبا – للاهتمام بالمشكلات اليومية للمواطن العربي. فالمكتسبات التي يحققها السكان العرب هي في المحصلة تسوية بين الحكومة وبين جالية متماسكة».

تأمل اوساط «التجمع» بالحصول في انتخابات ٢٨ كانون الثاني المقبل على اصوات كافية تمكن القائمة من الفوز بأربعة مقاعد في الكنيست القادمة. وهذه بطبيعة الحال تقديرات متفائلة جدا. فإذا اعتمدنا على استطلاعات الرأي، فإن عزمي بشارة سوف يجلس في الكنيست الـ ١٦ وإلى جانبه ممثل آخر، وهناك احتمال كبير ان يكون جمال زحאלفة – الذي كان من مؤسسي «التجمع الوطني الديمقراطي» قبل سبع سنوات – الممثل الثاني إلى جانب بشارة.

لكن مكان زحאלفة في قائمة الحزب غير مضمون بعد، إذ سيتعين عليه التنافس على هذا المكان (الثاني في القائمة) في الإنتخابات الداخلية لمؤتمر الحزب المقرر إجراؤها أواخر هذا الشهر (الجمعة القادم)، والتي سيتنافس فيها مسؤولون آخرون في الحزب، مثل د. محمود محارب، وحنين زعبي، والسكرتير العام «للتجمع» عوض عبد الفتاح. ولكن إذا اعتمدنا على أقوال أحد المحللين، فإنه ليس من المتوقع أن يواجه زحאלفة مفاجأة في انتخابات مؤتمر الحزب الذي يديره بشارة بصورة فردية، وفقا لهذا المحلل.

لكن الإنتقاد الراجح للحزب لا يتناول طريقة إدارته، وإنما كثرة الأكاديميين في صفوفه، وهو ما يجعله حزبا نخويا مغزولا عن الشعب. يقول زحאלفة: ان هذا النقد ينبع، لدى الجانب اليهودي على الاقل، من تصور في فهم المجتمع العربي، الذي لا يوجد فيه، على عكس المجتمع اليهودي، إنقطاع اجتماعي بين شريحة المثقفين وبين الشعب.

العرب يحصلون

على «فقات» المساعدات!

يعتبر المؤتمر المنعقد في القاهرة الأول من نوعه، وهو يمثل اتجاهين اخذين بالتنامي خلال العامين المنصرمين منذ أحداث تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠.

الاتجاه الأول: زيادة حضور الشخصيات المثلة للعرب في إسرائيل في الصحليات الإعلامية والاكاديمية في العواصم العربية، والاتجاه الثاني: الميل المتزايد لدى السياسيين والناشطين العرب في منظمات حقوق الإنسان نحو طرح قضاياهم امام المنظمات والمخافل العربية والدولية طلبا للدعم والمساعدة.

ويبرز في مجال هذه التحركات رؤساء «التجمع» أو الجمعيات المقربة منه مثل «اتجاه» والمركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في إسرائيل «عدالة». ولا يخفي د. زحאלفة نواياه لإشكأة إسرائيل أمام منظمات ومخافل دولية، وذلك إزاء أي انتهاك لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، ويقول: «اليوم توجد عولة في السياسة أيضا. فإسرائيل تحسب الحساب الآن لما يكتب أيضا في مجلة «ايكونوميست»، ولما يقوله في الإتحاد الأوروبي، وفي الرأي العام الأميركي، وذلك أكثر مما كانت إسرائيل توليه لذلك في الماضي. واعتقدت أن باستطاعتنا اليوم طرح مشاكلنا أمام هذه المخافل». ويرى زحאלفة أن التوجه إلى تلك الفئات لا يتناقض مع العمل البرلماني، بل على العكس – يتمشى معه. ولعل خبر مثال على ذلك، هو البحث الذي يقف وراءه زحאלفة، والذي يجري في هذه الأيام، وهو بحث يستهدف معرفة الحصمة التي يجب أن ينالها الوسط العربي من مجمل المساعدات المالية المقدمة لإسرائيل من دول في الخارج. ويقول زحאלفة في «الاتحاد الأوروبي سيستثمر عشرات ملايين الدولارات في مشاريع ثقافية في إسرائيل، ومع

د. ايلان بابه قد يخلف غوجانسكي ممثلا عن «الرفاق اليهود»

«الجبهة» تنتخب – السبت – قائمة مرشحيها للكنيست الـ ١٦



تستعد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة لعقد مجلسها العام نهاية الاسبوع لانتخاب مرشحيها للكنيست السادسة عشرة، ويتعقد المجلس في ظل تقديرات لصغار مسؤولة في الجبهة ترى أن طبيعة التحالفات الممكنة مع «الجبهة» ستقترق الى حد كبير بموجب التشكيل النهائي لللائحة مرشحيها للانتخابات. وتتوقع اوساط المراقبين ان عضو الكنيست تمار غوجانسكي لن تكون ممثلة في الدورة القادمة، لأن الدستور الداخلي لا يسمح لها بالمنافسة في دورة رابعة. وفي تسجيل ذلك لا بد من تغيير الدستور، وهو ما سيتطلب تجنيد دعم ٧٠٪ من أعضاء مجلس الجبهة، وتقدر المصادر أن غوجانسكي لن تتمكن من تجنيد الغالبية المطلوبة لذلك.

وكانت غوجانسكي، وهي من انشط الأعضاء في البرلمان الاسرائيلي، قد دخلت إلى الكنيست في نهاية الدورة الثانية عشرة، ومن ثم انتخبت لثلاث دورات متتالية. وقال أحد المسؤولين الكبار في الجبهة في تصريح صحفي ان «المازق الذي تواجهه الجبهة يزداد اتساعاً إزاء القدرات والتجاهات الراسخة للثانية غوجانسكي، لكن هناك رغبة كبيرة داخل الجبهة بتجديد صفوفها، وانتخاب وجوه جديدة».

وقال السكرتير العام للجبهة، عودة بشارت: ان مجلس الجبهة هو الجسم الانتخابي الذي سيقترق بشكل ديمقراطي بشأن غوجانسكي وبقية المرشحين: «إننا في الجبهة نفاخر بإنجازاتها وتعد بأن تكون الشراكة اليهودية – العربية إحدى الميزات المركزية التي تقودنا».

وتشير التوقعات إلى أن خليفة غوجانسكي في القائمة هو الدكتور ايلان بابه من جامعة حيفا، الذي يتمتع بشعبية كبيرة بين ناشطي الجبهة وقادتها. لكن

الدكتور بابه لم يحسم في مسألة ترشيحه بعد. وهناك اسم آخر يتبرده في هذا السياق ممثلاً عن الأعضاء اليهود في الجبهة هو الدكتور جادي الغازي القيادي

في «تعايش» والمحاضر في قسم التاريخ في جامعة تل أبيب.

في هذه الأثناء، يشار إلى أن مكان النائب محمد بركة كرئيس للقائمة بات مضموناً.

وتوقعت اوساط مطلعة أن تبدأ الجبهة، بعد الانتخابات الداخلية فيها، اتصالات مكثفة مع التجمع

الوطني الديمقراطي، بقيادة النائب عزمي بشارة، ومع

الحركة العربية للتغيير، بقيادة النائب أحمد الطيبي، لتشكيل قائمة واسعة. وقال المحامي أسامة سعدي، من «الحركة العربية للتغيير»، معقياً: «إننا نقدر نوايا الجبهة بشأن الشراكة ونتمنى أن يتحقق الأمر». فيما استبعد في تصريح صحفي لموقع صحيفة «يديوتس احرونوت»، شراكة كئذه مع «التجمع».

مخول: الشراكة اليهودية – العربية ليست شعاراً! من جهته اشار النائب عصام مخول في حديث مع «المشهد الاسرائيلي» إلى ان القضية الاساس المطروحة على اجندة مجلس الجبهة المنعقد نهاية الاسبوع هي انتخاب قائمة المرشحين، من خلال مراعاة السياق السياسي للمعركة الانتخابية، ومتطلبات التحرك للوصول إلى الناخبين. وأعرب مخول، الذي ينافس على المكان الثاني الذي يحتله حالياً، عن اعتقاده بأن قائمة الجبهة تأتي إلى هذه الانتخابات برصيد كبير على مستوى الحضور السياسي والقيادي الموجه في اوساط الجماهير العربية: «إننا نأتي لهذه الانتخابات في وضع افضل مما كنا عليه في الانتخابات الماضية، وفي تقدير ان ذلك يعكس على نتائج الانتخابات أيضا». وقال: «واضاف مخول: «ان الخطوط العريضة

«لجنة الوفاق»: عاشت الوحدة العربية!

يمكننا الطوح لتشكيل قائمتين كبيرتين».

– **لماذا لا يمكن تشكيل قائمة عربية واحدة؟**
«هذا يعود لطبيعة المجتمع العربي، وهو محاملي. فهناك خوف من أن تتجه حمائل بكلها للتصويت لأحزاب صهيونية لأن المرشح العربي في القائمة الواحدة هو من حمولة أخرى. هذا ما ثبت عام ١٩٩٦ بالنسبة لنا».

– **وقفة توحيد قائمتين؟**

– «لأسف لم تنجح الانتخابات الماضية في هذه المهمة وكانت هناك ثلاث قوائم، وكلها تمثلت في الكنيست (الجبهة، التجمع والعربية للتغيير، والموحدة – ج ح). اليوم أكثر من قائمتين أو ثلاث معناه حرق للأصوات العربية ومدح لها. ونحن نخاف من ألا تعبر القوائم الصغيرة نسبة الحسم. وينظر في القوائم التي يمكن أن تتشكل بناء على المعطيات الموجودة هي: قائمة في صلبها الحركة الاسلامية والحزب الديمقراطي العربي وجبهة هاشم محاميد، وقائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي. يتبقى غير هذه القوائم الحركة العربية للتغيير والحزب القومي العربي، حيث يجب أن نتجح في ضمها إلى القوائم المذكورة. حالياً تجري مفاوضات بين العربية للتغيير والقومي العربي وبين قائمتي الاسلامية وقائمة الجبهة».

المثير للاهتمام ما هو نسي أو تناسى الحزب الجديد الذي أعلنه توفيق الخطيب وهو حزب «الاصلاح» والجرائد في الأيام الأخيرة تتحدث عن مفاوضات بينه وبين حزب «عام إحد» التابع لعيمير بيرتس، سكرتير المسترود، واللافت للنظر أيضاً أن طه يعتقد أن لجنة الوفاق نتجح في مهماتها في كل انتخابات، على الرغم من الصورة التي تعكس بعد كل انتخابات والتي نراها جميعاً فعندما سألنا طه عن هذا الموضوع عدّ ثلاثة اجازات مهمة للجنة: «في انتخابات ١٩٩٦ استطاعت اللجنة التوفيق بين الجبهة والتجمع»؛ في ١٩٩٩ استطاعت اللجنة التوفيق بين هاشم محاميد وبين الموحدة؛ وفي ١٩٩٩ استطاعت اللجنة التوفيق بين الجبهة وبين الموحدة في توقيع اتفاقية فائض الأصوات». وهذه الاجابة أيضاً مثيرة للاهتمام. فالتحالف بين الجبهة والتجمع في ١٩٩٦ كان نتيجة ضغط كوادر الحزبين الشابة وليس نتيجة رضخ القيادة أو نجاعة على لجنة الوفاق؛ وفي ١٩٩٩ انضم هاشم محاميد إلى الموحدة دون أننى طلب أو مناعته، فحمايد كان بلا بيت ويلا حزب يقود به الانتخابات وقتها؛ وفي ١٩٩٩ وقعت الجبهة اتفاق فائض الأصوات مع الموحدة لأن الجبهة أرادت الاستمرار في دعايتها الانتخابية ضد التجمع، لن أحرق صوتي»، ونادت طيلة الوقت بعدم التصويت للأحزاب التي لن تعبر نسبة الحسم (التجمع) وعدم توقيع فائض الأصوات معها أيضاً.

على الساحة الانتخابية العربية، دعا فيها إلى تجنيد الناخبين العرب وحفهم على التصويت للقوائم العربية ومحاربة الأحزاب الصهيونية.

وكما فعل في السابق، تقدم «التجمع» هذه المرة أيضاً باقتراح «ميثاق شرف للعمل الانتخابي»، هو بمثابة دعوة لجميع القوائم العربية إلى الاتفاق والالتزام بادارة معركة انتخابية نزيهة وحضارية فيما بينها. فيما يلي أهم النقاط الواردة في الميثاق:

اولاً: توجيه المعركة ضد الاحزاب الصهيونية.

ثانياً: التزام القوائم العربية بعدم محاربة بعضها البعض ودعوة الناخبين التصويت للقوائم العربية ومنع اصواتهم في الاحزاب الصهيونية.

ثالثاً: رفض وادانة كل اعمال العنف بحق بعضنا البعض والامتناع عن نشر الافتراءات والتشويهات والمس بالكرامات.

رابعاً: اقامة لجنة تنسيق وحوار من جميع ممثلي القوائم العربية.

خامساً: التأكيد على القاسم المشترك والموحد ورفض التحريض العنصري والطائفي والعائلي.

سادساً: الالتزام بمعركة انتخابية حضارية والحوار الديمقراطي ومن خلال الاحترام المتبادل.



صدر حديثاً

عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية